

قياس استقلالية مصرف ليبيا المركزي باستخدام مقاييس Jasmine، واحتساب سرعة تغيير المحافظ TOR

عادل عبد الله الكيلاني

عضو هيئة التدريس بجامعة عمر المختار

كلية الاقتصاد. - التمويل والمصارف

adelelkailany@gmail.com

الملخص:

يشكل القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث، حيث يحتل المصرف المركزي موقع الصدارة في هذا القطاع وبعد العمود الفقري له. وتكون أهميته في دوره المحوري في إدارة السياسة النقدية والمصرفية، فضلاً عن مهامه في الإشراف والرقابة على المؤسسات المصرفية لضمان الاستقرار المالي والنقدi. نظراً للمكانة الجوهرية التي يحظى بها المصرف المركزي داخل الدولة، فقد أصبح موضوع استقلاليته محل اهتمام واسع لدى المختصين في المجال المصرفي، إذ تؤثر درجة استقلاله على مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل التضخم والبطالة وأسعار الصرف، وذلك عبر الأدوات التي يمتلكها لإدارة السياسة النقدية. هدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى استقلالية مصرف ليبيا المركزي باستخدام مقاييس Jasmine وزملائهما، إضافة لاحتساب سرعة تغيير المحافظ TOR، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي (Qualitative Method)، كما تبنت الدراسة أداة تحليل المحتوى (Content Analysis)، استناداً على القانون رقم 46 لسنة 2012. وقد كشفت نتائج الدراسة أن درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي حسب مقاييس Jasmine وزملائهما بلغت 23.84 درجة من مجموع درجات المقاييس البالغة 32 درجة، بنسبة بلغت 75%， وهي نسبة تعتبر جيدة مقارنة بدول عربية أخرى. كما أن مؤشر سرعة تغيير المحافظ TOR بلغة نسبة 0.14 من مجموع 0.24 وهي نسبة جيدة. كما أشارت الدراسة إلى أن هناك عوامل متعددة ساهمت في انخفاض مستوى الاستقلالية، من بينها الانقسام الإداري للمصرف إلى فرعين في بنغازي وطرابلس. وتوصي الدراسة

بضرورة تعديل قانون المصارف المعدل 46 لسنة 2012، ومعالجة بعض القصور في المؤشرات التي أظهرت انخفاض في درجة التطبيق.

الكلمات المفتاحية: المصارف المركزية، استقلالية المصارف المركزية، مصرف ليبيا المركزي، معايير الاستقلالية.

Abstract:

The banking sector is considered one of the most important components of the contemporary economic sectors, and the Central Bank comes at the top of the pyramid of this sector as it represents the backbone of the banking sector, for its role in managing monetary and banking policy, and supervising and controlling the rest of the components of the banking sector, in order to maintain financial and monetary stability. Given the importance of the central bank and its position in the state, the issue of the independence of the central bank has been of great importance to those interested in this sector, and the degree of independence of the central bank is reflected on the components of the macro economy such as inflation, unemployment, exchange rates, etc., through the function of the central bank and the tools it possesses to manage monetary policy. This paper aims to measure the independence of the Central Bank of Libya using the Grilli & Cukierman model. The research relied on the qualitative method, using content analysis to analyze the Grilli & Cukierman model based on Law 46 of 2012. The study concluded that the degree of independence of the Central Bank of Libya was 66.4%, which is a modest degree compared to some Arab countries. The study also indicates that there are a number of variables that were reflected in the low degree of independence, including the administrative division of the Central Bank of Libya into the Central Bank of Libya, Benghazi and Tripoli.

1. المقدمة:

استقلالية المصارف المركزية تُعدّ من القضايا التي حظيت باهتمام واسع لدى الباحثين والمتخصصين في القطاع المصرفي، نظراً للدور المحوري الذي يلعبه المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وخصوصاً الاستقرار النقدي. وقد أكدت العديد من الدراسات، مثل (خورشيد، 2013) و (عشري، 2021) و (عبد المنعم وطلحة، 2019)، أن استقلال المصرف المركزي يُعدّ هدفاً ضرورياً لقيام المصرف المركزي بدوره المنوط به.

ظهرت فكرة الاستقلالية لأول مرة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تحت مسمى "استقلالية المصرف المركزي"، ثم ازدادت الدعوات في التسعينيات لمنح المصارف المركزية مزيداً من الاستقلالية عن الحكومات. وقد شجّعت المؤسسات الدولية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وصندوق النقد الدولي (IMF) هذا التوجه، حيث استخدمه الأخير كشرط أساسي لمنح القروض للدول. كما اعتُبر الاستقلال معياراً للانضمام إلى الاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي. علاوة على ذلك، فإن استقلالية المصرف المركزي تعزز المصداقية في مواجهة التضخم، وفقاً لما أشار إليه (عشري ، 2021).

يشير العديد من المهتمين بالقطاع المصرفي إلى أن مبررات تعزيز استقلالية المصارف المركزية اكتسبت زخماً متزايداً، رغم تراجع معدلات التضخم. ويُعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل، من بينها تبني المصارف المركزية سياسات نقدية حكيمة ومسؤولية قائمة على تعزيز استقلاليتها في مختلف الدول، بالإضافة إلى نجاح السلطات النقدية في استهداف التضخم، فضلاً عن تكامل قرارات المصارف المركزية وسياساتها مع السياسات الاقتصادية الأخرى، مثل السياسة المالية، والسياسات الاحترازية الكلية، والسياسة التجارية وغيرها (عبد المنعم وطلحة، 2019).

ومع تصاعد الدعوات لتعزيز استقلالية المصارف المركزية، اتجهت العديد من الدول مؤخراً إلى تعديل تشريعاتها لمنح هذه المصارف قدرًا أكبر من الاستقلالية (ماتي، 2009)، ومن بينها ليبيا التي أصدرت القانون رقم 46 لسنة 2012، الذي يهدف إلى تعزيز استقلالية مصرف ليبيا المركزي.

بناءً على أهمية استقلالية المصارف المركزية، تسعى هذه الدراسة إلى قياس درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي وفقاً للقانون رقم 46 لسنة 2012، باستخدام مقياس Jasmine وزملائهما، الذي تم اعتماده نظراً لشموله مجموعة من المتغيرات المؤثرة في استقلالية المصرف المركزي، فضلاً عن استخدامه في العديد من الدراسات ذات الصلة. إضافة لقياس سرعة تغيير المحافظ TOR الذي يعتبر مؤشر مهم يعكس الاستقلال الفعلي لمصرف ليبيا المركزي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تناول عدد من المحاور، منها مفهوم استقلالية المصارف المركزية، الآراء المؤيدة والمعارضة لهذه الاستقلالية، معايير تحديدها، بالإضافة إلى استعراض أنواع المقاييس المستخدمة لقياسها، والدراسات السابقة ذات الصلة، وأخيراً تحليل النموذج والنتائج والتوصيات.

2. مشكلة الدراسة:

استقلالية المصرف المركزي لا تعني الانفصال التام بين السلطة النقدية، التي يمثلها المصرف المركزي، والسلطة الاقتصادية التي تمثلها الحكومة. فالمصرف المركزي، في جوهره، مؤسسة تعمل ضمن إطار مؤسسات الدولة، والسياسة النقدية التي يشرف على تنفيذها ليست سوى إحدى السياسات الاقتصادية العامة للدولة. تمنح استقلالية المصرف المركزي مزيداً من الصالحيات للقائمين عليه، مما يتيح لهم تنفيذ السياسة النقدية بطريقة تعزز قيمة النقد، تحقق استقرار الأسعار، وتساعد في السيطرة على معدلات التضخم، بعيداً عن التأثيرات السياسية والتجاذبات بين أعضاء الحكومة والبرلمان.

ونظراً للظروف الصعبة التي واجهها مصرف ليبيا المركزي خلال السنوات الماضية، بما في ذلك الانقسام الإداري بين فرعيه في طرابلس وبنغازي، يرى الباحث أهمية قياس درجة استقلالية المصرف المركزي وفقاً لما ورد في قانون المصادر رقم 46 لسنة 2012، حيث سيتم قياس مؤشر استقلالية مصرف ليبيا المركزي باستخدام مقياس Jasmine وزملائتها لقياس درجة استقلالية المصرف المركزي، ودعم ذلك بقياس سرعة تغيير المحافظ TOR، باعتباره أحد المقاييس المهمة الداعمة لاستقلالية المصرف المركزي.

عليه فإن هذه الدراسة تبحث عن الإجابة على السؤال التالي:

- هل يتمتع مصرف ليبيا المركزي بالاستقلالية الكافية لممارسة مهامه الوظيفية وإدارة السياسة النقدية وفقاً للقانون رقم 46 لسنة 2012 حسب مقياس Jasmine؟
- ما هي متوسط فترة الحكم لمحافظ المركزي حسب مؤشر سرعة تغيير المحافظ TOR؟

3. أهداف الدراسة:

1. تغطية الجانب النظري لمفهوم استقلالية المصادر المركبة، والمؤشرات المستخدمة في قياسها.
2. قياس درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي في ظل القانون رقم 46 لسنة 2012.
3. قياس سرعة تغيير المحافظ TOR.

4. أهمية الدراسة:

تكتب هذه الدراسة أهميتها من الدور المحوري الذي يؤديه مصرف ليبيا المركزي في إدارة وتنفيذ السياسة النقدية، ولا سيما عندما يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية التي تحمي من التدخلات والاعتبارات السياسية، والتي قد تقيد صلحياته وتؤثر على قراراته. كما أن استقلالية المصرف المركزي ومؤشر تغيير المحافظ، تلعب دوراً أساسياً وجوهرياً في قدرته على معالجة الاختلالات النقدية والاقتصادية، مثل التضخم، الناتج

القومي، البطالة، وغيرها من التحديات الاقتصادية والمالية. ومن الضروري أن تتماشى قرارات مصرف ليبيا المركزي مع الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية للدولة، لضمان تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي المستدام.

5. منهجية الدراسة:

استندت الدراسة إلى المنهج النوعي (Qualitative Method) واعتمدت على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) لمعالجة البيانات. ويرى الباحث أن هذا المنهج وأسلوب التحليل مناسبان لهذا النوع من الدراسات التي تعتمد على التشريعات، المنشورات، والمقالات المتعلقة بموضوع الدراسة، بهدف الوصول إلى نتائج تدعم تحقيق أهداف الدراسة. حيث تعتمد الدراسة على دراسة Jasmine وأخرون، المنشورة عام 2019، كما تم إجراء تحليل البيانات باستخدام برنامج Excel على نظام Windows 10.

6. الدراسات السابقة:

1. دراسة (الكيلانى، 2022)، بعنوان "استقلالية مصرف ليبيا المركزي استناداً لقانون (46) لسنة 2012 باستخدام نموذج Cukierman & Grilli لقياس استقلالية المصارف المركزية" قام الباحث Grilli & Cukierman بإجراء دراسة لقياس استقلالية مصرف ليبيا المركزي باستخدام نموذج Cukierman لقياس درجة الاستقلالية. اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي (Qualitative Method)، حيث قام الباحث بتوظيف تحليل المحتوى لنموذج Grilli & Cukierman استناداً لقانون 46 لسنة 2012. توصلت الدراسة أن درجة الاستقلالية متواضعة حيث لم تتجاوز 66.4% مقارنة ببعض الدول العربية، وأشارت الدراسة أن هناك بعض الأسباب لهذه الدرجة كانت بسبب انقسام مصرف ليبيا المركزي بين طرابلس وبنغازي. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء تعديلاً جوهرياً على قانون المصارف الليبي، عزل السياسة النقدية عن التدخلات الحكومية.

2. دراسة (إنبية، 2021)، بعنوان "أثر استقلالية مصرف ليبيا المركزي على أداء السياسة النقدية"، هدف الدراسة إلى قياس درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي وأثرها على أداء السياسة النقدية، حيث كان افترضت الدراسة أن استقلالية المصارف المركزية لها تأثير إيجابي على أداء السياسة النقدية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي. تبنت الدراسة مؤشر Cukierman استناداً على القانون 1 لسنة 2005 والقانون المعدل 46 لسنة 2012. أظهرت الدراسة أن درجة الاستقلالية كانت 0.64 وهي درجة جيدة حسب الدراسة، كما وأشارت الدراسة فشل السياسة النقدية المعتمدة من

مصرف ليبيا المركزي في معالجة الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد مصرف ليبيا المركزي على مؤشر Cukierman فيما يخص مجلس الادارة وعهدة المحافظ وأهداف السياسة النقدية، من خلال تعديل قانون المصادر بما يمكن مصرف ليبيا المركزي بما يمكنه من رفع درجة الاستقلالية.

3. دراسة (Fouad, Fayed, & Emam, 2019) بعنوان "A New Insight into the Measurement of Central Bank Independence" حيث قام الباحث بتصميم مؤشرين: أحدهما يتناول استقلال المصرف المركزي بحكم القانون والآخر يقيم المستوى الفعلي لاستقلال المصرف المركزي. وترى الدراسة أن هذان المقاييس يتفوقان على المقاييس التقليدية في عدة جوانب منها، أنها أكثر شمولاً من حيث الترتيبات المؤسساتية المحتملة، ويدمج المؤشر بحكم القانون عدة جوانب تتعلق باستقلالية المصرف المركزي لم تجمع سابقاً في مؤشر واحد كالاستقلال المالي، والقيود المتعلقة بالانتقام غير المباشر للحكومة، والمساعدة والشفافية. أما المؤشر الفعلي، فيتضمن المؤشرات الرئيسية الحالية لقياس استقلالية المصرف المركزي الفعلي مثل، معدل دوران رأس المال، ومؤشر الضعف السياسي، ودالة رد فعل السياسة النقدية. كما أضاف هذا المقياس وظيفة المقرض الاخير، واستقلالية مجلس إدارة المصرف المركزي، والاستقلال المالي الذي لم يدرج في الدراسات السابقة.

4. دراسة (محمد و علوش ، 2019) والتي كانت بعنوان "تأثير استقلالية المصرف المركزي على المالية العامة"، وأوضحت الدراسة أن المالية العامة لها تأثير على استقلالية المصرف المركزي من خلال جملة من المتغيرات النقدية كالتضخم إذ تؤثر المالية العامة من خلال النفقات والإيرادات على التضخم. وأوصت الدراسة بأن يحدد هدف واحد للسياسة النقدية في العراق نظراً للظروف التي تمر بها البلاد.

5. دراسة (البياتي و سعيد ، 2018)، "استقلالية البنوك المركزية مع اشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية المصرف المركزي العراقي" والتي تستخدم الباحثان نموذج Grilli & Cukierman حيث توصلت الدراسة إلى أن درجة استقلالية المصرف المركزي العراقي وصلت (75%) وهي درجة جيدة، كما أشار الباحثان إلى أن درجة الاستقلالية يمكن زيتها بإجراء بعض التعديلات في قانون المصادر العراقي خاصة في متغير المحافظ ومتغير صياغة السياسة النقدية . غير أن الدراسة ترى أن درجة الاستقلالية الفعلية هي بعيدة عن هذه النتيجة .

6. دراسة (الغالبي و الجبوري ، 2017) والتي قام الباحثان بدراسة "آثر استقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (البطالة والتضخم) في العراق خلال الفترة (1991-2013)"، حيث أعتمد الباحثان على تحليل السلسل الزمنية خلال فترة الدراسة باستخدام برنامج Eviews . حيث أظهرت الدراسة أن هناك تأثير إيجابي بين متغير الاستقلالية والتضخم، ولم تتأثر العلاقة بين الاستقلالية و متغير البطالة، وأن التغيرات التي تحدث في متغير البطالة لم يكن لاستقلالية المصرف المركزي العراقي أي دور فيها . ويرى الباحثان أن من أجل تخفيض معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي يجب أن ترفع درجة استقلالية المصرف المركزي العراقي . وتوصلت الدراسة أن استقلالية المصرف المركزي لها آثار ايجابية على متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في البطالة والتضخم في العراق. كما اشاره الدراسة أن التغير الذي حصل في البطالة في العراق لم يكن لدرجة استقلالية المصرف المركزي العراقي أي دور فيها.

7. دراسة (عزوز، 2008)، عنوان الدراسة "قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة. إصلاح النظام المالي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة" ، التي قامت بقياس استقلالية البنك المركزي الجزائري في ظل الاصلاحات المصرفية التي انتهجتها الجزائر خلال تلك الفترة، وأستخدم الباحث نموذج Grilli & Cukierman حيث كانت درجة الاستقلالية الكلية 46% وهي نسبة متوسطة جداً مقارنة ببعض الدول المجاورة . ويرجع الباحث هذا التراجع إلى عدم اشراك مجلس ادارة البنك المركزي في إعداد مشاريع القوانين التي تدعم استقلالية هذه المؤسسة . كما أن المحافظ يتم تعيينه من رئيس الجمهورية وهو ما ساهم في تراجع استقلالية المصرف المركزي .

رغم تعدد الدراسات التي تناولت موضوع استقلالية المصارف المركزية في العديد من الدول، واستخدام نماذج متعددة لقياس درجة الاستقلالية، فإن الدراسات التي تم اجرائها على مصرف ليبيا المركزي استندت على مؤشر Grilli & Cukierman أو Jasmine أو Zemla، والذين لم يغطيا كافة مؤشرات الاستقلالية، كما أن الباحث لم تقع بين يديه دراسة أو ورقة تقيس استقلالية مصرف ليبيا المركزي باستخدام مقياس Jasmine وزملائهما، ولهذا تعتبر هذه الدراسة إضافة لهذا النوع من الدراسات، خصوصاً أن نموذج Jasmine وزملائهما، ضم العديد من مؤشرات الاستقلال التشريعي المتباينة، تم جمعها في مؤشر واحد، إضافة إلى اشتتماله على مؤشرات جديدة لم يتم تناولها في المقاييس أو النماذج السابقة، مثل الاستقلال المالي والمساءلة



والشفافية، وهي مقاييس مهمة تمس استقلالية مصرف ليبيا المركزي. كما قامت هذه الدراسة بقياس سرعة تغيير المحافظ TOR، وهو أحد المقاييس المهمة التي يرى الباحث ضرورة قياسها.

7. الجانب النظري :

7.1. نشأة استقلالية المصرف المركزي :

تارياً، تم تأسيس أول بنك مركزي في العالم عام 1668 في السويد، وتبعه بنك إنجلترا المركزي عام 1694. على مر العقود حتى الحرب العالمية الأولى، تأثرت البنوك المركزية بتطورات اقتصادية وسياسية وديموغرافية، التي تحورت حول استقلالية المصارف المركزية (عبدالمنعم و طلحة ، 2019) . لأكثر من 200 عام وحتى قبل إنشاء البنوك المركزية ، أثار موضوع استقلالية المصارف المركزية جدلاً واسعاً، فقد أشار ديفيد ريكاردو عام 1824 معتبراً على إنشاء بنك وطني بقوله :

"لا يمكن الاطمئنان إلى الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود القانونية إذ أن منح الحكومة هذا الامر سيترك غالباً افراطاً في استعمال هذه السلطة ومن ثم سوف يؤثر على التوزيعات الاقتصادية كلاً حسب دوره" .

و أشار البياتي و سعيد (2018) أن ريكاردو أضاف أنه سوف يكون هناك خطر كبيراً إذا ما سيطر الوزراء (الحكومة) بأنفسهم على إصدار النقود الورقية ، لهذا يقترح ريكاردو أن يتم وضع ذلك في أيدي نواب يتم تفويضهم، ولا يمكن عزلهم من وظائفهم إلى عن طريق الاقتراع في مجلس النواب ، وأضاف ريكاردو منع أي تعاملات مالية بين هؤلاء المفوضين والوزراء، ولا ينبغي لهم أن يقرضوا أموالاً للحكومة . وإذا أرادت الحكومة الحصول على الأموال فعليها أن تتحصل عليها من الضرائب أو عن طريق بيع أدوات الخزانة أو أن تقرض من أي مصرف من المصارف، ولكن لا يمكن أن تفترض الحكومة من هؤلاء الذين يملكون القدرة على إصدار النقود (البياتي و سعيد ، 2018).

وفي هذا المجال، يشير (Fraser, 1994) بأن كينز قد سبق وتحدث أمام اللجنة الملكية في المصرف المركزي الهندي عام 1913 قائلاً "إن المصرف المركزي النموذجي هو المصرف الذي يمزج المسؤولية الأساسية للحكومة مع درجة عالية من الاستقلالية لسلطات المصرف". مع ذلك، شهدت العلاقة بين المصارف المركزية والحكومات تغيراً كبيراً في أعقاب أزمة الكساد الكبير (1929-1939) بسبب ارتفاع معدلات البطالة وركود النشاط الاقتصادي، ومن ثم زيادة تدخل الحكومة في عمل المصارف المركزية وتأمين

بعضها ونقل ملكيتها إلى الدولة وتزايد الضغط على هذه المصارف لتمويل العجوزات في الموازنة العامة، والذي كان له تأثير سلبي على استقلالية المصارف المركزية . خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، استمر هذا الاتجاه في ضوء القناعة بوجود نوع من المفاضلة ما بين البطالة والتضخم استناداً إلى العلاقة التي اظهرها منحنى فيليبس (Phillips Curve) في إطار الفكر الكينزي، وهو ما يعني أن المصارف المركزية بمقدورها خفض معدلات البطالة من خلال تبني سياسات نقدية توسعية تسهم في زيادة مستويات الناتج والتشغيل ، إلا إن ذلك يأتي على حساب معدلات التضخم (عبدالمنعم و طحة ، 2019).

شهد عقد السبعينات من القرن الماضي نقاشاً كبيراً في الأدب الاقتصادى بسبب ظهور الركود التضخمي، حيث تزايدت الشكوك حول جوى الفكر الكينزي، والافراط في الاعتماد على سياسة نقدية توسعية في الاقتصاديات الغربية، وأشار فريدمان بوجود مفاضلة بين معدل البطالة وانحراف معدلات التضخم عن المعدل المتوقع في الأجل القصير فقط ، ما يؤكّد محدودية تأثير السياسة النقدية على معدل البطالة .

وأشار العديد من الدراسات في هذه الفترة إلى مشكلة عدم الاتساق الزمني للسياسة النقدية، إذ يرى كل من Jacom & Vazquez (2005) أن الاصلاحات التي تبنتها العديد من المصارف المركزية أعطاها قدر من الاستقلالية عن السلطات المالية في تصميم وتنفيذ السياسة النقدية، إنما يستند على الإسهامات النظرية وأهمها نموذج عدم الاتساق الزمني الذي قدمه كل من Kydland & Prescott عام 1977 وتم تطويره عن طريق Barro & Gordon عام 1983، حيث أشارا إلى أنه إذا ما كانت الحكومة تواجه مفاضلة بين معدلات البطالة والتضخم فهي تميل إلى تفضيل معدلات التضخم تجاوز المعدلات المثالية (ديش ، 2018)

في عام 1985 نادى Rogoff بقويض السياسة النقدية إلى مصرف مركزي مستقل ومحظوظ في مواجهته للتضخم كأحد الحلول المطروحة للميل التضخمي للسياسة النقدية والتي تتشاء عن تعدد أهداف هذه السياسة إذ تهدف إلى استقرار الناتج، التوظيف، إلى جانب استقرار الأسعار.

أخيراً، فقد أشار الاقتصادي في جامعة أكسفورد (بورسلاهكس) إلى مفهوم المصرف المركزي الكفؤ والفعال بالكلمة التالية:

"إن البنك المركزي ليس مجرد محافظ ونائب محافظ ومجموعة موظفين، وإنما البنك المركزي هو مجموعة من العقول ذات المعرفة العلمية والخبرة الواسعة في الشؤون النقدية والاقتصادية والقانونية، والتي ينظم عملها في مؤسسة لها صلاحيات واسعة واستقلالية في ممارسة أعمالها"

لتحقيق الأغراض التي تعرف العالم المتقدم على أنها أغراض البنوك المركزية" (البياتي و سعيد ، 2018).

7.2. مفهوم الاستقلالية:

تعني استقلالية المصرف المركزي أن المصرف يكون مفوضاً بالعمل على حماية قيمة النقد وتحقيق استقرار الأسعار وأن يكون وبالتالي مستقلاً عن الحكومة في إدارة السياسة النقدية وذلك حرصاً على إبعاد السياسة النقدية ووظائف المصرف المركزي عن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للآراء ومصالح السياسيين سواء في الحكومة أو البرلمان.

استقلالية المصرف المركزي لا تعني الانفصال التام عن السلطة الاقتصادية المتمثلة في الحكومة في شتى النواحي سواء من جهة إدارة السياسة النقدية والتنمية أو الهيكل التنظيمي أو الإطار التشريعي ... الخ، في الواقع فإن المصرف المركزي ليس سوى مؤسسة تعمل ضمن الإطار المؤسساتي للدولة وأن السياسة النقدية التي يقوم بإدارتها المصرف المركزي هي إحدى السياسات الاقتصادية للدولة (عشري ، 2021).

المؤسسة المستقلة هي التي تحدد أهدافها وتتخذ قراراتها من دون تدخل من الجهاز السياسي، كما تعني أن يكون المصرف المركزي مفوضاً وحده بالعمل على تحقيق استقرار الأسعار، وأن يتمتع المسؤولون الرسميون في المصرف المركزي بالاستقلالية، خصوصاً فيما يتعلق بتعيينهم وإقالتهم، وأن يتمتع المصرف المركزي بالاستقلال المالي عن الحكومة.

من هنا يمكن تحديد مفهوم استقلالية المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية لتجنب الالتباس أو التداخل مع مفاهيم أخرى من خلال المفهومين التاليين:

1. المفهوم الأول: يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، عن طريق أيجاد نوع من القواعد السياسية النقدية يتحتم إتباعها.

2. المفهوم الثاني: يتمثل في منح المصرف المركزي الاستقلال التام لإدارة السياسة النقدية، من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطات التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية من ناحية أخرى، ويعتبر هذا المفهوم أكثر ارتباطاً بمارسات المصارف المركزية لوظائفها في الوقت الحالي (ماتي، 2009).

إذاً علينا أن نميز بين استقلالية المصرف المركزي في تحديد الأهداف والاستقلالية في تحديد الأدوات. إذا كانت أهداف المصرف المركزي أو أهداف السياسة النقدية محددة بدقة فهذا يعني أن الاستقلالية في تحديد الأهداف ضعيفة والعكس، أما إذا كانت الأهداف غير محددة بدقة فتكون استقلالية المصرف المركزي أكبر، كما أنه إذا كانت الأهداف كثيرة ومتعددة فإن هذه الأهداف تتناقض وبالتالي تقل الاستقلالية في تحديدها، أما إذا حدد هدف المصرف المركزي في استقرار الأسعار فإنه يكون أكثر استقلالاً (عباس ، 2014).

أما فيما يتعلق بتحديد الأدوات، فإنه لتحقيق الهدف الرئيسي للمصرف المركزي وهو المحافظة على استقرار الأسعار والعملة، يجب استعمال كافة أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، فإذا كانت هذه الأدوات مفروضة على المصرف المركزي فلا تكون له استقلالية، إما إذا كان له الحرية في اختيار الأدوات الناجعة لتحقيق أهدافه فيتمتع باستقلالية (عزوز ، 2008).

هناك عدة تعريفات لاستقلالية المصرف المركزي، لعل من أهمها تعريف Hicks الذي عرف استقلالية المصرف المركزي على أنها "مصرف مركزي خال نسبياً من أي تدخل سياسي". أما Walsh (2005) فعرف الاستقلالية على أنها "تحرر صناع السياسة النقدية من التأثير السياسي أو الحكومي المباشر أثناء التصرف في السياسة النقدية". أما (مايكل أيدجمان) فعرف الاستقلالية على أنها "تعني عدم تأثر صانعي السياسة النقدية بالضغوطات السياسية من جانب الحكومة واجهزتها المختلفة أي أن البنك المركزي يسمع أراء الحكومة أو من يمثلها ولكن القرار الاخير يكون له وحده" (خورشيد ، 2013).

هناك العديد من التعريفات حول استقلالية المصرف المركزي، لا يتسع المجال لسردها جميعاً، ولكن جميعها تتفق أن يستقل المصرف المركزي عن الحكومة فيما يتعلق بتحديد الأهداف والأدوات، ووظائف المصرف المركزي.

8. استقلالية المصارف المركزية بين التأييد والمعارضة:

فكرة استقلالية المصارف المركزية لاقت تأييداً كبيراً وخاصة من قبل السلطات المسؤولة في المصارف المركزية، إلا أن هناك من يعارض هذه الاستقلالية. فيما يلي عرض لبعض هذه الآراء المتباينة:

8.1. الآراء المؤيدة :

يستند المؤيدون لاستقلالية المصرف المركزي على مجموعة من المبررات والحجج التي يمكن أيجازها فيما يلي :

1. يرى مؤيدي الاستقلالية أن استقلالية المصرف المركزي ستؤدي إلى مصداقية السياسة النقدية، وقدرتها على تحقيق الاستقرار في الأسعار والمحافظة عليها في المدى الطويل مع حد أدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقة . كما أن ذلك يكسبها الشفافية في نظر الشعب والمنظمات الدولية (ماتي ، 2009).
2. المؤشرات الاقتصادية الدولية، حيث يدعم صندوق النقد الدولي الاتجاه نحو استقلالية المصارف المركزية، وأصبح أحد المتطلبات المهمة في برامج الاصلاح المالي والمصرفي التي يفرضها على الدول النامية، في إطار الاتجاه العالمي نحو فرض آليات السوق وفق متطلبات السوق الحر (خورشيد ، 2013).
3. رسم السياسة الاقتصادية للبلد يجب أن تكون بعيداً عن نفوذ وتدخل رجال السياسة، بما فيهم اعضاء الحكومة والبرلمان لأنهم يسعون لكسب ود الناخب بالدرجة الأولى على حساب اهداف السياسة النقدية (البياتي و سعيد ، 2018).
4. تشير العديد من الدراسات منها Fischer أن هناك علاقة عكسية بين التضخم واستقلالية المصرف المركزي من خلال استعراضه للعديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستقلالية (الغالبي و الجبوري ، 2016 ،

8.2. الآراء المعاشرة:

يرى المعارضون لاستقلالية المصرف المركزي مجموعة من المبررات التي منها:

- 1.** ان استقلالية المصرف المركزي قد لا تكون مستقلة تماماً عن سلطة الحكومة، إذ هناك وسائل وأساليب رسمية وغير رسمية عديدة تستطيع من خلالها الحكومة التأثير على السياسة النقدية التي تعتمدها المصارف المركزية المستقلة (الغالبي و الجبوري ، 2017) .
- 2.** يرى بعض المعارضين أن المصرف المركزي هو وكيل الحكومة ومنفذ للسياسة النقدية التي تملتها عليه وإن أكثر المصارف المركزية هي خاضعة للسلطة الحكومية بحجة أن السياسة النقدية هي موضوع أو قضية سياسة، لذلك يجب على محافظي المصارف المركزية الاستجابة لأوامر قادتهم السياسيين (خورشيد ، 2013 ،
- 3.** من جانب آخر يرى بعض المعارضين أن مسألة استقلالية المصرف المركزي تؤدي إلى معالجة التضخم لا تؤكده الواقع و هي عملية نسبية، حيث أن الواقع يشير أن بلد مثل الأرجنتين وبيرو تعاني من معدلات تضخم عالية جداً بالرغم تتمتع المصارف المركزية لديها باستقلالية عالية . في المقابل هناك دول تنعم بمعدلات تضخم منخفضة، مثل فرنسا، والمغرب، وقطر، واليابان، والسلطة النقدية لديها تتمتع بدرجة محدودة من الاستقلالية (الغالبي و الجبوري ، 2017).

إذاً تباين الآراء بين مؤيد ومعارض لموضوع استقلالية المصرف المركزي، ولازال الجدل مستمر بين مؤيد ومعارض ، ولكن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن يعمل الطرفين (الحكومة، والمصرف المركزي) من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة ، وأن يعمل الطرفين أيضاً لتحقيقصالح العام للشعب والدولة من خلال تحديد المهام بدقة وفق رؤية واحدة، على أن يلتزم المصرف المركزي بالالتزام شروط الشفافية والافصاح والمسؤولية، والحفاظ على استقرار النظام المالي .

9. معايير الاستقلالية :

تفاوت الدراسات التيتناولت موضوع استقلالية المصارف المركزية حول مجموعة المعايير التي تحدد أو تقيس درجة استقلالية المصرف المركزي كمياً وبشكل دقيق، والتي تتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تحتمل أحکاماً نسبية. كما اختلفت في الترتيب والوزن النسيي الممكن اعطاءه لكل متغير من المتغيرات،



الأمر الذي انعكس في وجود بعض الاختلافات البسيطة في نتائج الدراسات التي تناولت موضوع الاستقلالية . في العموم يمكن تقدير أو قياس درجة استقلالية المصرف المركزي من خلال التقدير الذي يبين إلى أي مدى يعطي قانون المصادر المركزية الحرية والاستقلالية في تحديد اهدافه (الاستقلال القانوني أو السياسي)، أو إلى أي مدى يعطي المصرف المركزي الحرية في اختيار أدوات السياسة النقدية الازمة لتحديد تلك الأهداف (الاستقلال الاقتصادي) . ومن أهم هذه المعايير التي تفاصل بها درجة الاستقلالية ، والتي اشتملت عليها أغلب المقاييس المهمة لقياس درجة استقلالية المصرف المركزي هي :

1. سلطة المصرف المركزي في تعيين وعزل محافظ المصرف المركزي واعضاء مجلس الادارة، ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم . في العديد من دول العالم يتم تعيين محافظ وكبار المسؤولين في المصرف المركزي من قبل الحكومة، وهذا لا يتعارض مع استقلالية تلك المصادر، إلا أنه في الدول التي تتمتع مصارفها بدرجة عالية من الاستقلالية فإن هناك قيوداً ومحاذات على الحكومة في مجال تعيين وإقالة محافظ المصرف المركزي ومجلس ادارته، والتي منها اشتراط موافقة البرلمان قبل التعيين، إضافة لتحديد فترة البقاء في المنصب بحيث تكون طويلة نسبياً، وعليه كلما كانت فترة بقاء المحافظ وباقى مجلس الادارة طويلة كلما تتمتع المصرف المركزي باستقلالية أكثر (ماتي، 2009) و (خورشيد ، 2013).
2. مدى سلطة وحرية المصرف المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ودرجة تدخل الحكومة فيها، ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين المصرف المركزي والحكومة بشأن السياسة النقدية ، فكلما كانت المصادر المركزية لها صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية كلما تتمتع المصرف المركزي باستقلالية أكثر والعكس صحيح .
3. مدى تمثيل الحكومة في مجلس ادارة المصرف المركزي، وما إذا كان التمثيل للحضور والاستماع أو يمتد إلى حق التصويت والمشاركة والاعتراض عن اتخاذ القرارات، إذ تختلف درجة استقلالية المصرف المركزي من ناحية عدد اعضاء مجلس الادارة من يمثلون الحكومة في المصرف المركزي، فكلما انخفضت نسبة اعضاء الحكومة الممثلين في مجلس الادارة فإن المصرف يكون أكثر استقلالية والعكس (الغالبي و الجبوري ، 2016).

4. مدى التزام المصرف المركزي بنمو العجز في الإنفاق الحكومي، وكذلك مدى التزامه شراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر (سوق الاصدار الاولى)، ومدى التزامه منح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئةها ومؤسساتها .

5. سلطة الحكومة بشأن ميزانية المصرف المركزي (الاستقلال المالي) أن تدخل الحكومة بشأن ميزانية المصرف المركزي من خلال الاشتراط على حصول موافقة مسبقة من الحكومة للموازنة قد تعتبر وسيلة غير مباشرة من قبل الحكومة للتأثير على المصرف المركزي عن طريق تقييد حصوله على الموارد المالية اللازمة له في حالة عدم إتباعه لتوجيهاتها، فكلما انخفض تدخل الحكومة بشأن ميزانية المصرف المركزي كلما كان أكثر استقلالاً (عشري ، 2021).

6. تحديد الاهداف : يعتبر المصرف المركزي مستقلاً بدرجة عالية، عندما يحدد قانون المصارف والنقد والائتمان أهداف السياسة النقدية بشكل محدد وواضح، فعندما يكون الهدف الاساسي للمصرف المركزي هو تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار فإن مسؤولية السياسة النقدية تتحصر في المصرف المركزي بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار .

10. مقاييس احتساب درجة الاستقلالية للمصارف المركزية:

هناك العديد من المقاييس لقياس استقلالية المصارف المركزية، وضعت من قبل العديد من المؤلفين والخبراء لقياس درجة استقلالية المصارف المركزية، وهناك اربع مقاييس رئيسية مستخدمة لقياس درجة الاستقلالية لهذه المؤسسات والتي منها :

1. مقاييس كل من Bade & Parkin: 1977 , Alesina :1988 , Grilli; Masciandaro &

،Tabellini (GMT): 1991 ، Cukierman:1992

وتنتمي هذه المقاييس باعتمادها على متغيرات قانونية ومؤسسية للمصرف المركزي .

2. مقاييس وضعت باستخدام متغيرات تأثير معينة بكل دولة (متغير الأثر)، مثل Eijffinger et al: 1996.

3. مقاييس تبحث في الإطار المؤسي للمصرف المركزي استناداً على الاستبيانات مثل : “(Cukierman: 1992), (Cukierman, Webb and Neyapti –CWN–: 1992), (Fry, Julius, Maha–Deva, Rogers and Sterne –FJMRS–: 2000”

4. مقاييس تستخدم مدة الخدمة المتوسطة لحاكم المصرف المركزي بصفته وكيل استقلالية المصرف المركزي مثل : Cukierman:1992), (CWN: 1992), De Haan and Kooi –DHK– . . . : 2000), Sturm and De Haan–SDH–: 2001)"

5. مقاييس Jasmine وأخرون، تم اعتماده عام 2019، حيث قامت الدراسة بجمع كافة المعايير الخاصة بالاستقلال التشريعي أو الفعلي والتي كانت مبعثرة بين الدراسات السابقة، بحيث تم إخراجها ضمن إطار موحد لتصبح أكثر شمولاً من حيث الترتيبات المؤسسية الممكنة. أحتجى مقاييس الاستقلال التشريعي على 10 معايير رئيسية تتفرع منها 32 معيار فرعى كما هو واضح بالجدول رقم (1)، كما تم إضافة مؤشر جديد لم تظهر سابقاً في مقاييس موحد مثل المعايير المتعلقة بالاستقلال المالي، والقيود المتعلقة بالائتمان غير المباشر للحكومة والمساءلة والشفافية. تم إضافة الاستقلال الفعلى الذي يتكون من معدل دوران المحافظ .

سيعتمد الباحث على مقاييس Jasmine وزملائها، الذي هو نتيجة لمحاجة مجموع من المؤشرات، حيث يرى الباحث أنه يغطي كافة المؤشرات المهمة في تحديد استقلالية المصرف المركزي.

أولاً: قياس استقلالية مصرف ليبيا المركزي وفق القانون 46 لسنة 2012

كما سبق وذكرنا يتكون مقاييس Jasmine وأخرون، من 10 معايير رئيسية تتفرع منها 32 معيار فرعى، سيتم تناولها بالتحليل فيما يلي :

أولاً : مؤشر أهداف المصرف المركزي :

حسب هذا المؤشر، تزداد درجة استقلالية المصرف المركزي إذا حقق المصرف الهدف الأساسي وهو هدف استقرار الأسعار، بحيث يكون استقرار الأسعار هو الهدف الوحيد، وتتحفظ درجة الاستقلال عند تكون الأهداف المعلنة لا تشمل استقرار الأسعار. وهذا يظهر في المادة 5 من قانون المصارف 46 لسنة 2012 التي وضعت استقرار الأسعار كهدف مع مجموعة من الأهداف دون إعطائه الأولوية عن الأهداف الأخرى، عليه فإن هذا المؤشر تحصل على الدرجة 0.75 من أصل الحد الأقصى للدرجة وهو الواحد صحيح.

ثانياً : مؤشر صياغة السياسة النقدية:

أشارت المادة 5 من قانون المصارف 46 لسنة 2012، أن مصرف ليبيا المركزي هو المسؤول عن وضع وصياغة السياسة النقدية والائتمانية في ليبيا، وعليه فإن درجة الترتيب كانت 1 صحيح. أما فيما يتعلق بحل التنازع فإن مصرف ليبيا المركزي له السلطة النهائية في القضايا المحددة، وعليه فإن درجة الترتيب تساوي 1 صحيح. كما أن الحكومة ممنوعة من تجاوز المصرف المركزي فيما يتعلق بالسياسة النقدية. من هنا، كان أجمالي هذا المؤشر 3 درجات من أصل 3 درجات في المجموع، وهي درجة مرتفعة.

ثالثاً: مؤشر تعيين وإقالة محافظ المصرف المركزي:

ما يميز مقياس Jasmine هي فصل مؤشر تعيين وإقالة المحافظ عن مؤشر تعيين وإقالة مجلس الادارة. حسب المؤشر فإن درجة استقلالية المصرف المركزي ترتفع كلما تجاوزت فترة تعيين المحافظ الدورة الانتخابية. وفي هذا الاطار اشارت المادة 17 من قانون المصارف رقم (46) لسنة 2012، أن تعيين المحافظ ونائبه يكون بقرار من السلطة التشريعية وهي البرلمان الليبي فقط، كما يتم تعيين أعضاء مجلس الادارة للمصرف من نفس السلطة، بشرط التشاور مع محافظ مصرف ليبيا المركزي. وأعطت المادة (18) من نفس القانون محافظ المصرف والذي يمثل الرئيس التنفيذي للمصرف، سلطة تعيين كبار المدراء والموظفين داخل المصرف. وحددت المادة (17) مدة خدمة المحافظ ونائبه بثلاثة سنوات قابلة للتمديد لثلاثة سنوات أخرى بعد موافقة السلطة التشريعية، وهذه المدة أقل من الدورة الانتخابية للحكومة.

أما فيما يختص بالإقالة، فقد حددت المادة 22 من نفس القانون، أن السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان هي السلطة المختصة بإقالة المحافظ ونائبه وأعضاء مجلس الادارة حتى قبل انتهاء المدة، إذا ثبت العجز أو التقصير أو المرض، الملحق رقم (1) يعرض المؤشرات التي تتعلق بالمحافظ. حيث كانت درجة الاستقلالية في هذا المؤشر 2.67 من مجموع 5 درجات وهي درجة متوسطة نسبياً.

رابعاً : مؤشر تعيين وإقالة مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي:

وفقاً لهذا المؤشر فإن استقلالية المصرف المركزي ترتفع كلما كانت مدة عضوية مجلس الادارة تتجاوز الدورة الانتخابية (5 سنوات) دون أن يسمح بإعادة تعيينهم أو قيامهم بتولي مهام وظيفية أخرى طيلة مدة العضوية بالمصرف المركزي، حيث أشارت المادة الا 17 من قانون المصارف المعدل 46 لسنة 2012 إلى آلية تعيين مجلس الادارة والصلاحيات، وفصل أعضاء مجلس الادارة. حيث أشارت المادة الا 14 من

القانون المذكور إلى "يدار المصرف بمجلس إدارة، يتكون من: المحافظ، نائب المحافظ، وعضوية وكيل وزارة المالية، وستة أعضاء من ذوي المؤهلات العالية في القانون والاقتصاد والمصارف". كما أشارت المادة 17 من نفس القانون، أن يصدر قرار تعينهم من السلطة التشريعية (البرلمان) بعد التشاور مع المحافظ ويمكن إعادة تعينهم لمدة ثلاثة سنوات، وهي أقل من الدورة الانتخابية. من هنا نجد أن مؤشر مجلس الادارة وفقاً للمقياس تحصل على درجة 3.92 من 6 درجات، وهي درجة متوسطة.

خامساً: مؤشر حدود إقراض الحكومة:

وفق هذا المؤشر الرئيسي يتكون من 7 مؤشرات فرعية، حيث أن استقلالية المصرف المركزي ترتفع إذ لم يُسمح للمصرف المركزي بالإقراض المباشر سواء المضمون أو غير المضمون بالأوراق المالية، كما يرتفع المؤشر بحضور الائتمان غير المباشر للحكومة، وأن يكون المقترضون المحتملون الحكومة فقط، وإذا كانت حدود القرض موضحة بمقاييس مطلقة (مبلغ نقدي محدد)، على أن تكون استحقاق القرض خلال 6 أشهر فقط، وتحدد أسعار الفائدة على القرض حسب الأسعار السائدة في السوق. حيث أشارت المادة العاشرة من القانون 46 لسنة 2012 بعدم جواز منح تسهيلات أو ضمانات لأي جهة كانت سواء، بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وبحساب مؤشر حدود اقراض الحكومة، فإن هذا المؤشر تحصل على 4.5 درجات من أصل 8 درجات وهي درجة متوسطة. ويرجع سبب انخفاض هذه النسبة إلى حدود الاقراض كانت سنة مالية، وعدم خضوع القروض المنوحة للحكومة لفوائد بسبب صدور القانون رقم 1 لسنة 2013 والذي يمنع احتساب الفوائد المصرفية على القروض.

سادساً: مؤشر المقرض الأخير:

أشارت المادة الـ 8 من قانون المصارف 46 لسنة 2012، أن يلعب المصرف المركزي دور المقرض الأخير، ولم تضع حدود للقروض المنوحة. وحسب مقياس Jasmine وزملائها، فإن استقلالية المصرف المركزي ترتفع إذا قام المصرف المركزي بتقديم قروض طواري للجهاز المالي وفق قيم محددة قانوناً. بناءً على ذلك، فإن مؤشر المقرض الأخير حصل على مجموع 0.5 من أصل درجة واحدة، وهي درجة متوسطة، لأن القانون لم يضع حدود لقيمة القرض أو يحدد الفترة الزمنية لسداد القرض.

سابعاً: مؤشر الاستقلال المالي:

يتكون المؤشر الرئيسي الاستقلال المالي من ثلاثة مؤشرات فرعية هي (ملكية رأس مال المصرف، من يحدد الميزانية الداخلية للمصرف المركزي، تغطية الخسائر)، بناءً على هذا المؤشر فإن استقلالية المصرف المركزي ترتفع إذا كان رأس المال المملوك للمصرف المركزي بالكامل. إضافة أن مجلس ادارة المصرف المركزي وحده من يملك حق وضع الموازنة التقديرية للمصرف، وأن تغطي الخسائر باحتياطيات عامة أو خاصة أو بإعادة التقييم. بمراجعة القانون 46 لسنة 2012 ، فإن المادة الـ 4 تشير إلى ملكية مصرف ليبيا المركزي لرأس ماله والبالغ مليار دينار ليبي، كما تشير المادة 27 إلى آلية تغطية الخسائر. حصل مؤشر الاستقلال المالي على درجة 3 من أصل مجموع 3 وهي درجة مرتفعة، وهي تعكس درجة عالية من الاستقلال المالي يتمتع بها مصرف ليبيا المركزي، كما هو واضح من الجدول رقم (1).

ثامناً: مؤشر المسائلة:

يتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية كما في الجدول رقم (1)، وترتفع درجة المقاييس إذا كان المصرف المركزي يخضع لرقابة السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان، كما تزداد درجة الاستقلالية إذا تم مراجعة حسابات المصرف من قبل مدقق خارجي مستقل أو لجنة تدقير بالإضافة إلى المراجع العام. إضافة إلى ارتفاع درجة الاستقلالية بزيادة درجات الاصلاح عن المركز المالي للمصرف، ونشر تقاريره المالية بشكل دوري جنباً إلى جنب مع ملخص موجز عن الميزانية العمومية. اشارت المادة 25 إلى تولي ديوان المحاسبة مراجعة حسابات المصرف، وفقاً لطبيعة نشاط المصرف، والمعايير الدولية المقررة في مجال المحاسبة والمراجعة. أما المادة 26 فقد أشارت إلى إلزام المصرف المركزي بالإصلاح عن القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، ونشرها في الجريدة الرسمية خلال أربعة أشهر من انقضاء سنته المالية. تحصل هذا المؤشر على درجة 2.5 من إجمالي 3 درجات وهي نسبة مرتفعة، سبب الانخفاض إلى مراجعة المصرف المركزي من قبل ديوان المحاسبة فقط.

تاسعاً: مؤشر الشفافية:

كما يظهر في مكونات المؤشر، فإن درجة استقلالية المصرف المركزي ترتفع إذا كان المصرف المركزي ملزم بنشر التقارير والقوائم بشكل دوري (سنوي، نصف سنوي، ربع سنوي، شهري) بالإضافة لنقارير عن السياسات النقدية والتضخم، وتتحفظ درجة استقلالية المصرف المركزي إذا كان غير ملزم قانوناً بنشر أي معلومة. في هذا الخصوص، ألزمت المادة 26 مصرف ليبيا المركزي بنشر التقارير والقوائم المالية بشكل

سنوي والوضع المالي والنقدية والمصرفية المحلية، وتنشر في الجريدة الرسمية. تحصل هذا المؤشر على درجة 1 من أصل المجموع 1 وهي أعلى درجة.

عاشرًا: مؤشر سياسات سعر الصرف:

تزداد درجة استقلالية المصرف المركزي، حسب هذا المؤشر، إذا كان المصرف المركزي هو المسؤول وحده عن صياغة سياسة سعر الصرف، كما يظهر في الجدول رقم (1). حيث أشارت المادة 32 إلى أن مصرف ليبيا المركزي هو الوحيد المخول بتحديد أسعار صرف الدينار الليبي، مقابل العملات الأجنبية. عليه فإن مؤشر سياسة سعر الصرف سجلت درجة 1 من أصل المجموع (1)، وهي أعلى درجة، وذلك بسبب تفرد مصرف ليبيا المركزي بوضع وتنفيذ سياسة سعر الصرف.

ثانياً: قياس سرعة تغيير المحافظ: TOR

يقيس هذا المؤشر متوسط فترة تولي منصب محافظ المصرف المركزي، ويتم حسابه بقسمة عدد محافظي المصارف المركزية خلال فترة معينة على عدد سنوات هذه الفترة.

$$\text{سرعة تغيير المحافظ} = \frac{\text{عدد من محافظي المصارف المركزية خلال فترة معينة}}{\text{عدد سنوات هذه الفترة}}$$

تم وضع هذا المقياس من قبل كوكيرمان Cukierman حيث وضع معيلاً يتراوح ما بين 0.24-0.02 عندما ينتخب المحافظ من 4 إلى 5 سنوات، وكلما انخفض معدل مؤشر TOR دل ذلك على أن المصرف المركزي متحرراً من الضغوطات الحكومية، ويعكس استقلال أكبر للمصرف المركزي في تحديد اهداف السياسة النقدية (خورشيد ، 2013).

تم تطبيق هذا المقياس على حالة مصرف ليبيا المركزي، حيث تداول على منصب محافظ مصرف ليبيا المركزي عدد محافظين (2) خلال الفترة من 2011 حتى 2025، حيث كانت النتيجة، 0.14 من 0.24 نقطة، وهي درجة فوق المتوسط، تعكس تتمتع مصرف ليبيا المركزي بقدر أعلى من الاستقلالية عن الحكومة. ويمكن دعم هذه النتيجة من خلال تغير الحكومات خلال هذه الفترة دون أن يتم تغيير المحافظ.

كما يظهر في المعادلة التالية:

$$\text{سرعة تغير المحافظ} = \frac{2}{14} = \text{TOR}$$

مناقشة نتائج مؤشر الاستقلالية التشريعية، كما يظهر في الجدول رقم (1) استناداً للقانون المعدل 46 لسنة 2012

أظهرت نتيجة التحليل كما هو ظاهر بالجدول رقم (1) أن أجمالي درجة المؤشر بلغت 23.84 درجة من مجموع 32 درجة، وهو ما يمثل نسبة 75% وفق القانون المعدل 46 لسنة 2012، وهي نسبة جيدة مقارنة بدرجة استقلالية البنك المركزي المصري الذي سجل درجة 22.83، بنسبة 71% والذي الاعتماد في حسابها على القانون المصري رقم 194 لسنة 2020 (قانون البنك المركزي والجهاز المركزي)، ودرجة استقلالية المصرف المركزي العراقي التي سجلت 75% حسب مقياس Grilli & Cukierman، ودرجة استقلالية مصرف الجزائر المركزي، والذي سجلت درجة الاستقلالية نسبة 46% حسب مقياس Cukierman & Grilli ، وهي نسبة ضعيفة جداً. من ناحية أخرى، هذه النسبة قريبة من درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي التي أجراها (الكيلاني، 2022)، والتي سجل 66.4% والتي اعتمدت نموذج Grilli Cukierman . ودراسة (إينية، 2021) والتي استندت على مقياس Cukierman، والتي كانت النتيجة 64.7% وهي نسبة لا بأس بها رغم غياب العديد من المؤشرات التي لم يتم تناولهم مثل المسائلة، والشفافية، وسياسة سعر الصرف. حيث كان مؤشر Jasmine وزملائها أكثر شمولاً والذي غطى كافة المؤشرات التي تعكس استقلالية المصرف المركزي. من جهة أخرى، سجل مقياس سرعة تغيير المحافظ TOR درجة 0.14 وهي درجة فوق المتوسطة، وتعتبر مقاربة مع درجة مقياس استقلالية مصرف ليبيا المركزي باستخدام نموذج Jasmine وزملائها والتي سجلت 71%. يرجع الباحث تسجيل نسبة 71% في مقياس Jasmine وزملائها، إلى أخفاق القانون في بعض المؤشرات مثل مؤشر المحافظ والذي تحصل على درجة 3.5 من مجموع المؤشر الكلي 5، والذي كان بسبب حصر السلطة التشريعية دون غيرها في تعيين المحافظ، والذي يفضل أن يكون ترتيب مشترك يتم الترشيح من مجلس الادارة ويعرض على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. فيما يتعلق بالفصل والاقالة الذي منح للسلطة التشريعية تقديرًا دون أسباب صحية أو أخفاق المحافظ في تنفيذ السياسة النقدية أو قرار محكمة مستقلة.

مؤشر مجلس الادارة حق 3.92 درجة من أصل المجموع 6 درجات، وترجع لإخفاق القانون في مدة عضوية المجلس والتي كانت أقل من الدورة الانتخابية، واعطاء حق الفصل للسلطة التشريعية دون غيرها،

حيث أعطى المؤشر الدرجة كاملة لفصل أعضاء مجلس الادارة أو العضو بسبب عجز أو مخالفة قانونية أو حكم قضائي. المؤشر الآخر الذي شهد انخفاض في درجات المؤشر، هو حدود الاقراض الحكومي، والتي كانت في أدنى المؤشر 0.33، والتي كانت نسبة من إيرادات الحكومة، في حين أن الدرجة الكاملة لحدود الاقراض تكون موصوفة بمقاييس مطلقة. أما فيما يتعلق بمدة استحقاق القرض، فقد أعطى القانون للمصرف المركزي استحقاق القرض سنة، وهي درجة أقل من الدرجة الكاملة للمؤشر الفرعي وهي يكون استحقاق القرض خلال 6 أشهر. فيما يتعلق بالقرض الاخير، فقد كانت الدرجة متواضعة بسبب عدم وضع حدود لقيمة القرض المنوح. في مؤشر المسائلة كانت الدرجة منخفضة بسبب مراجعة المصرف من قبل ديوان المحاسبة دون وجود مراجع خارجي مستقل بالإضافة لديون المحاسبة. الجدول رقم (1) يُظهر ملخص لعدد المؤشرات الرئيسية والفرعية، والدرجة حسب قانون المصادر المعدل رقم (46) لسنة 2012، مقارنة بالدرجة الكلية لكل مؤشر. أما فيما يتعلق بمؤشر سرعة تغيير المحافظ TOR فقد سجل نسبة 0.14 من 0.24 خلال الفترة من 2011 حتى 2025 والذي شهدت تداول منصب محافظ مصرف ليبيا المركزي عدد 2 محافظين، رغم مرور أكثر من 5 حكومات خلال الفترة. وهذا يعكس استقلال منصب المحافظ وعدم تأثره بتغيير الحكومة وتدالوها.

جدول رقم (1) ملخص عام للمقياس

ر. م	المؤشر الرئيسي	عدد الفرعية	المؤشرات	مجموع درجات كل مؤشر	الدرجة حسب قانون المصادر
1	الاهداف	1		1	0.75
2	صياغة السياسات	3		3	3
3	تعيين المحافظ	5		5	2.67
4	مجلس الادارة	6		6	3.92
5	حدود اقراض الحكومة	8		8	5.5
6	المقرض الاخير	1		1	0.5
7	الاستقلال المالي	3		3	3

المسائلة	8
الشفافية	9
سياسة سعر الصرف	10
مؤشر سرعة تغيير المحافظ	
المجموع	
النسبة	

11. النتائج :

كان الهدف من الدراسة هو الإجابة على السؤال، هل يتمتع مصرف ليبيا المركزي بالاستقلالية الكافية لممارسة مهامه الوظيفية وإدارة السياسة النقدية وفقاً لقانون رقم 46 لسنة 2012 وعليه اعتمدت الدراسة على نموذج Jasmine وزملائها، لقياس درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي. كما هدفت الدراسة إلى قياس سرعة تغيير المحافظ TOR الذي تم إعداده من قبل Cukierman حيث تكمن أهمية استقلالية مصرف ليبيا المركزي في قدرته على الاستقلال عن سلطة الحكومة المطلقة، وأن يتحرر من أي ضغوطات سياسية تكون سبب في النيل من استقلاليته في تحقيق أهدافه التي شرعاً لها القانون .

وخلصت الدراسة للنتائج التالية:

- حق مصرف ليبيا المركزي مؤشر استقلالية جيد مقارنة مع بعض الدول العربية المجاورة ، حيث سجل 23.84 درجة من 32 درجة أي بنسبة 75 % حسب مقياس Jasmine وزملائها.
- سجل مقياس تغيير المحافظ 0.14 من أجمالي مقياس المؤشر والذي يتراوح بين (0.24-0.2) حيث ترتفع درجة استقلالية المصرف المركزي بانخفاض درجة المعدل.
- استقلالية المصرف المركزي لا تعني الانفصال التام عن الحكومة، وإنما يكون باتفاق بين الطرفين على تحديد الأهداف التي في النهاية تخدم الاقتصاد الكلي للدولة .
- القانون رقم 46 لسنة 2012 ، يعطي المصرف المركزي استقلالية جيدة في بعض المتغيرات خصوصاً فيما يتعلق بالجهة التي تعين المحافظ ونائبه ومجلس الإدارة، ومسؤولية صياغة السياسة النقدية، وإقراض الحكومة.
- نظم القانون وظيفة الإقراض من خلال وضع مجموعة من الضوابط والشروط الصارمة.

6. مدة تعين المحافظ ونائبه قصيرة نسبياً لتحقيق أهداف السياسة النقدية المتوسطة وطويلة الاجل، الأمر الذي يضعف من درجة استقلالية المصرف المركزي.

7. ما يميز القانون 46 لسنة 2012 أنه أعطى مصرف ليبيا المركزي صلاحيات جيدة في إفراض الحكومة، وأن المصرف المركزي له الكلمة النهائية في ذلك دون ضغوطات من الحكومة.

12. التوصيات :

1. إجراء تعديلات جذرية على قانون المصارف رقم 46 لسنة 2012 من أجل إعطاء مصرف ليبيا المركزي مزيد من الاستقلالية.

2. ضرورة توحيد شقي مصرف ليبيا المركزي (طرابلس ، بنغازي) في أقرب وقت ، حتى يقوم المصرف بتحقيق اهدافه في الاستقرار المالي واستقرار الأسعار .

3. ضرورة التسقیف مع الحكومة في إدارة السياسة النقدية والتجارية والاقتصادية والمالية من أجل تحقيق أداء أفضل للسياسة الاقتصادية الكلية في ليبيا.

4. عزل السياسة النقدية عن تدخلات الحكومة.

5. وضع قواعد واضحة لمساعدة مصرف ليبيا المركزي عن نتائج الاعمال وفق المعمول به، بحيث يتم وضع قواعد واضحة للعلاقة بين مصرف ليبيا المركزي والحكومة، لتلافي عدم تعارض الاهداف.

6. إعادة النظر في آلية تشكيل مجلس الادارة، بحيث يتم تشكيله وفق ما هو منصوص عليه في قانون المصارف.

7. منع التمويل المباشر للدين الحكومي.

8. تطوير سوق المال في ليبيا بما في ذلك سوق النقد من أجل إعطاء المصرف المركزي مزيد من القدرة لتفعيل أدوات السياسة النقدية بشكل يضمن توظيفها بشكل أكثر فاعلية.

9. تعديل مدة تعين محافظ المصرف المركزي بما يتماشى مع الدورة الانتخابية، من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية على المدى الطويل، وتحقيق مزيد من الاستقلالية.

الدراسات المستقبلية:

بناءً على درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي والتي تم الوصول إليها من خلال هذه الدراسة، فإن هناك العديد من الدراسات يمكن أنجازها استكمالاً لهذه الدراسة، حيث يمكن ربط استقلالية مصرف ليبيا المركزي بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم، والبطالة، والناتج الإجمالي، ومعرفة تأثير استقلالية

مصرف ليبيا المركزي على هذه المتغيرات. كما أن هناك العديد من النماذج المستخدمة في قياس استقلالية المصارف المركزية يمكن استخدامها لقياس درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي.

المراجع

حياة جمعة محمد، و جعفر باقر علوش . (2019). استقلالية البنك المركزي وتأثيرها بالمالية العامة. لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، 32، الصفحات 360-372.

ستار خليل البياتي ، و مثنانق لطيف سعيد . (2018). استقلالية البنوك المركزية مع اشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية المصرف المركزي العراقي. مجلة الإدارة والاقتصاد، 116، الصفحات 1-10.

& Grilli عادل الكيلاني. (2022). استقلالية مصرف ليبيا المركزي استناداً للقانون (46) لسنة 2012 باستخدام نموذج Cukierman.91-71 لقياس استقلالية المصارف المركزية. مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية، الصفحات 71-91.

عادل إنبية. (2021). أثر استقلالية مصرف ليبيا المركزي على أداء السياسة النقدية. مجلة جامعة الزاوية، الصفحات 1-30.

عبدالحسين الغالي، و سوسن الجبوري . (2017). أثر استقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمرة (1991-2013). مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، 3، الصفحات 235-461.

عبدالحسين جليل الغالي ، و سوسن كريم الجبوري . (2016). العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر. مجلة القداسية للعلوم الادارية والاقتصادية، 2، الصفحات 93-116.

علي عزوز. (2008). قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة. إصلاح النظام المغربي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة (الصفحات 1-24). ورقة: جامعة قاصدي مرباح.

المؤشرات الفرعية	المؤشرات الرئية	التصنيف	الدرجة	حسب قانون المصارف 2012/46
		استقرار الاسعار هدف وحيد ورئيسى	1	
هدف استقرار الاسعار	الاهداف	استقرار الاسعار هدف واحد متوافق مع اهداف اخر بدون اعطاء اولوية للأهداف الاخرى	0.75	0.75
		استقرار الاسعار جنب إلى جنب مع الأهداف الأخرى دون أن يكون له الأولوية.	0.5	
		لا يوجد ذكر واضح للأهداف	0.25	
		الأهداف المعلنة لا تشمل استقرار الاسعار	0	
وضع وصياغة		المصرف المركزي منفردًا	1	1

		المصرف المركزي والحكومة	السياسة النقدية
		المصرف المركزي والحكومة ولكن بنفوذ أقل للمصرف	
		الحكومة بمشورة المصرف المركزي	
		الحكومة فقط	
1	1	المصرف المركزي لديه السلطة النهائية في القضايا المحددة بوضوح في القانون (مثل أهداف المصرف)	من لديه السلطة النهائية عند المنازعة في القرار
	0.83	المصرف المركزي مستقل فيما يتعلق بتحقيق أهدافه، لكن الميثاق لا يتضمن أي حكم يتعلق بحل النزاعات.	
	0.67	في حالة النزاع، القرار النهائي يعود إلى مجلس يمثل فيه أعضاء المصرف المركزي والسلطة التنفيذية والتشريعية (يمكن أن تشمل الرئيس) ولكن بطريقة شفافة	
	0.5	في حالة النزاع، القرار النهائي متزوك للسلطة التشريعية	
	0.17	الحكومة لديها السلطة النهائية في جميع قضايا السياسة ولكن الموضوع إلى المحاكمة العادلة والاحتجاج المحتمل من قبل المصرف المركزي	
	0	لدى الحكومة سلطة غير مشروطة على قضايا السياسة	
1	1	الحكومة ممنوعة من تجاوز المصرف المركزي	وجود شروط تحد من التجاوزات لسلطة المصرف المركزي
	0.5	مسمح به بموجب قواعد صارمة (في حالات استثنائية لفتره محدودة بعد موافقة البرلمان)	
	0	تجاوز غير مشروط ممكن حسب تقدير حكومة	
	1	تجاوز الدورة الانتخابية (أكثر من 5 سنوات)	مدة تولي المنصب
	0.5	نفس الدورة الانتخابية	
0	0	أقل من الدورة الانتخابية أو حسب تقدير المعين	
	1	غير مسموح	احتمالات إعادة التعيين
0.67	0.67	يمكن إعادة التعيين مرة واحدة بعد انقضاء الفترة الأولى	

	0.33	لا يتضمن ميثاق المصرف المركزي أي بند بشأن إعادة التعيين	
	0	يسمح ميثاق المصرف المركزي بإعادة تعيين المحافظ بدون حدود	
	1	ترتبط مشتركة يرشح من مجلس إدارة المصرف ويعرض على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ممثلة في الرئيس	
	0.83	يتم التعيين حصراً من قبل مجلس إدارة المصرف المركزي	
	0.67	يتم التعيين من قبل مجلس يتكون من أعضاء من مجلس الإدارة والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية	
0.5	0.5	يتم التعيين حصراً من قبل السلطة التشريعية	سلطة تعيين المحافظ
	0.33	يتم التعيين حصراً من قبل الرئيس	
	0.17	يتم التعيين حصراً من قبل السلطة التنفيذية بشكل جماعي (مجلس الوزراء)	
	0	يتم التعيين حصراً من قبل بعض أعضاء السلطة التنفيذية	
	1	يسمح بالفصل فقط لأسباب لا تتعلق بسياسات المصرف المركزي (أي عجز صحي أو خرق للقانون أو سوء السلوك) بحكم قضائي أو محكمة مستقلة.	
	0.83	سمح بالفصل فقط لأسباب لا تتعلق بالسياسة (العجز أو مخالفة القانون أو سوء السلوك) بعد موافقة الجهة المرشحة وجهاً للتعيين في عملية من خطوتين	الفصل (الإقالة)
	0.67	يسمح بالفصل وفقاً لتقدير مجلس إدارة المصرف المركزي	
0.5	0.5	يجوز الفصل بموجب السلطة التشريعية التقديرية	
	0.33	يسمح بالفصل وفقاً لتقدير الرئيس	
	0.17	يسمح بالفصل وفقاً لتقدير الحكومة لأسباب سياسية.	
	0	يسمح بالفصل غير المشروط وفقاً لتقدير الحكومة أو أن الميثاق لا يتضمن شرط الفصل	

		لمحافظ من نوع من شغل أي منصب آخر في الحكومة أثناء وجوده في منصبه	عدم ملائمة نقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة
1	1	بإذن من السلطة التنفيذية	
	0.5	لا يوجد تشريع يمنع ذلك	
	0	يتجاوز الدورة الانتخابية (أي أكثر من 5 سنوات)	
	1	نفس الدورة الانتخابية	
0	0	أقل من الدورة الانتخابية أو حسب تقدير المعين	مدة العضوية
	1	غير مسموح بإعادة التعيين	
0.67	0.67	يمكن إعادة التعيين مرة واحدة بعد انقضاء الفترة الأولى	احتمالات إعادة التعيين
	0.33	لا يتضمن ميثاق المصرف المركزي أي بند بشأن إعادة التعيين	
	0	يسمح ميثاق المصرف المركزي بإعادة تعيين مجلس الإدارة بدون حدود	
	1	يرشح ويعين في عملية من خطوتين	
0.75	0.75	يتم التعيين حصراً من قبل السلطة التشريعية	سلطة تعيين مجلس الإدارة
	0.5	يتم التعيين حصراً من قبل الرئيس	
	0.25	يتم التعيين حصراً من قبل السلطة التنفيذية بشكل جماعي (مجلس الوزراء)	
	0	يتم التعيين حصراً من قبل بعض أعضاء السلطة التنفيذية	
	1	يسمح بالفصل فقط لأسباب لا تتعلق بالسياسة (أي عجز أو مخالفة للقانون أو سوء السلوك) بحكم قضائي أو محكمة مستقلة.	
	0.83	يسمح بالفصل فقط لأسباب لا تتعلق بالسياسة (أي عجز أو مخالفة للقانون أو سوء السلوك) بعد موافقة الجهة المرشحة وجهاز التعيين في عملية من خطوتين	فصل أعضاء مجلس الإدارة
	0.67	يسمح بالفصل وفقاً لتقدير مجلس إدارة المصرف المركزي	
0.5	0.5	يجوز الفصل بموجب السلطة التشريعية التقديرية	
	0.33	يسمح بالفصل وفقاً لتقدير الرئيس	

	0.17	يُسمح بالفصل وفقاً لتقدير الحكومة لأسباب سياسية.	
	0	يُسمح بالفصل غير المشروط وفقاً لتقدير الحكومة أو أن الميثاق لا يتضمن شرط الفصل	
1	1	في يحضر على أعضاء مجلس الادارة تولي أي منصب آخر الحكومة أثناء وجودهم في عضوية المجلس	عدم ملائمة تقلد أعضاء الادارة مجلس وظائف أخرى في الحكومة
	0.5	بإذن من السلطة التنفيذية	
	0	لا يوجد تشريع يمنع ذلك	
1	1	لا يوجد تمثيل للحكومة أو القطاع الخاص (باستثناء وزير المالية دون حق التصويت)	هيكل مجلس الادارة
	0.5	تمثيل الحكومة مع حق التصويت	
	0	تمثيل الحكومة بالإضافة إلى ممثلي القطاع الخاص مع حق التصويت	
1	1	غير مسموح بالإقراض غير المضمون بالأوراق المالية	حدود على الإقراض المباشر غير المضمون بالأوراق المالية
	0.67	يسمح بالإقراض في حدود صارمة ومحددة	
	0.33	يسمح بالإقراض في حدود مرنة	
	0	لا توجد حدود قانونية للإقراض	
1	1	غير مسموح به	حدود على الإقراض المباشر المضمون بالأوراق المالية
	0.67	مسموح به في حدود صارمة ومحددة	حدود إقراض الحكومة
	0.33	مسموح به في حدود مرنة	
	0	لا توجد حدود قانونية للإقراض	
1	1	يحضر الائتمان غير المباشر للحكومة	قيود على الإقراض غير المباشر
	0.5	لا قيود على السوق الثانوية، ولكن يتم فرض حدود السحب على المكشوف من المصارف العامة	
	0	لا قيود على الائتمان غير المباشر	
1	1	الحكومة المركزية فقط	

	0.67	جميع مستويات الحكومة (الحكومة المركزية/ الولايات.. الخ)	المقرضون المحتملون
	0.33	جميع مستويات الحكومة والمشاريع العامة	
	0	كل القطاع العام والخاص	
	1	الحدود على مبلغ القرض موصوفة بمقاييس مطلق	حدود إقراض البنك معرفة في
	0.67	كنسبة من التزامات المصرف أو رأس المال	
0.33	0.33	كنسبة من إيرادات الحكومة	
	0	كنسبة من نفقات الحكومة	
	1	خلال 6 أشهر	
0.67	0.67	خلال سنة	
	0.33	أكثر من سنة	استحقاق القرض
	0	لا توجد حدود قانونية	
	1	أسعار السوق	
	0.75	لا تقل عن حد معين	أسعار الفائدة على القروض
	0.5	لا تتجاوز حد معين	
	0.25	لا يتضمن التشريع أي أحكام قانونية صريحة فيما يتعلق الفائدة (متروكة للمصرف центральный)	
0	0	لا توجد فائدة على القروض المنوحة للحكومة	
	1	المصرف центральный قانوناً يحظر تداول الأوراق المالية الحكومية في السوق الأولي.	
0.5	0.5	المصرف центральный لا يحظر تداول الأوراق المالية الحكومية في السوق الأولي.	بيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية من السوق الأولي
	0	التشريع لا يتضمن أي نص يتعلق بذلك	
	1	يقدم المصرف центральный قروض طوارئ منتظمة قانوناً تحدد قف لقيمة القرض	وظيفة الملاذ الأخير المقرض الأخير

		يقوم المصرف المركزي بفرض قواعد طوارئ منظمة قانوناً بدون حدود لقيمة القرض		
	0	يطبق المصرف المركزي سياسة تقديرية للفروض الطارئة		
1	1	مملوك للمصرف المركزي		
	0.75	تمتلك الحكومة أقل من نصف رأس مال المصرف المركزي		
	0.5	تمتلك الحكومة أكثر من نصف رأس مال المصرف		
	0.25	تمتلك الحكومة كل رأس مال المصرف		
	0	يتملك القطاع الخاص رأس مال المصرف المركزي		
1	1	مجلس إدارة المصرف المركزي وحده يضع الميزانية التقديرية الخاصة بالمصرف أو مع موافقة السلطة التشريعية أو الرئيس	من يحدد الميزانية الداخلية للمصرف المركزي	الاستقلالي
	0.67	فقط السلطة التشريعية أو الرئيس يضع الميزانية التقديرية للمصرف المركزي		
	0.33	السلطة التنفيذية فقط هي التي تحدد بوضوح الميزانية التقديرية للمصرف المركزي		
	0	لا يحدد القانون من يحدد الميزانية الداخلية للمصرف المركزي		
1	1	الخسائر مغطاة باحتياطيات عامة أو احتياطيات خاصة أو بحساب إعادة التقييم والأموال الداخلية الأخرى	تغطية خسائر المصرف	
	0.5	الخسائر مغطاة أو لا بالاحتياطيات العامة ثم من الميزانية العامة للدولة		
	0	يتم تغطية الخسائر فقط من الميزانية العامة للدولة		
1	1	يمثل المصرف المركزي أمام السلطة التشريعية		
	0.5	يمثل المصرف المركزي أمام الرئيس	المراقبة الخارجية	المسائلة
	0	يمثل المصرف المركزي أمام الحكومة		
	1	مدقق خارجي مستقل أو لجنة تدقير بالإضافة إلى مراجع	مراجعة الحسابات	
		عام يتبع الحكومة (القيام بتدقيق الحسابات المالية السنوية)		

		بما يتوافق مع المعايير الدولية)		
0.5	0.5	فقط المراجع العام للحكومة يراجع الحسابات المالية السنوية		
	0	يتم تقديم البيانات المالية السنوية دون شرط رسمي للمراجعة (فقط التدقيق الداخلي)		
1	1	المصرف المركزي ملزم قانوناً بنشر تقاريره المالية الدورية جنباً إلى جنب مع ملخص موجز عن الميزانية العمومية	الافصاح عن المركز المالي للمصرف	
	0.5	المصرف المركزي ملزم قانوناً بنشر بياناته المالية مرة واحدة في السنة		
	0	لا يوجد نص صريح في التشريع يلزم المصرف المركزي بالكشف عن البيانات المالية		
1	1	المصرف المركزي ملزم قانوناً بنشر تقارير دورية (سنوية، نصف سنوية، شهرية) عن السياسات النقدية والتضخم	نشر تقارير السياسة النقدية ومؤشرات التضخم	الشفافية
	0.5	المصرف المركزي ملزم قانوناً بنشر التقارير السنوية فقط		
	0	المصرف المركزي غير ملزم قانوناً بنشر أي معلومات		
1	1	المصرف المركزي فقط		
	0.5	المصرف المركزي والحكومة		
	0	الحكومة وحدها		
23.84			من يصوغ سياسة سعر الصرف	سياسة سعر الصرف
75%			الدرجة	
			النسبة	

علي عشري . (2021). قياس استقلالية البنك المركزي المصرفي في ضوء الإصلاحات المصرفية المتمثلة في إصدار القانون رقم 194 لسنة 2020. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، الصفحات 510-453.

غادة عباس . (2014). دور استقلالية المصارف المركزية في الحد من التضخم. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 36، الصفحات 49-31.

فاطيمه الزهراء ديش . (2018). دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الازمات الاقتصادية دراسة حالة : أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية . تلمسان: غير منشورة.

مريم ماطي. (2009). استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية - حالة بنك الجزائر -. أم البواني: غير منشورة.

نجاة محمد خورشيد . (2013). استقلالية المصرف центральный وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سوريا. حلب: غير منشورة.

هبة عبدالمنعم ، و وليد طلحة . (2019). موجز سياسات استقلالية البنوك المركزية. صندوق النقد العربي.

B W Fraser .(1994) .Reserve Bank of Australia Bulletin 2021, 09 02، من Reserve Bank of Australia Bulletin: <https://www.rba.gov.au/publications/bulletin/1994/dec/pdf/bu-1294-1.pdf>

Jasmine M Fouad ،Mona E Fayed ،Heba Talla A Emam .(2019) .A New Insight into the Measurement of Central Bank Independence .Journal of Central Banking Theory and Practice ،
الصفحات 96-67

الملحق رقم (1) مؤشرات الاستقلالية حسب مقاييس Jasmine